

الجمع بينهما جمع كل منهما على حال مثله حديث بشر السهوي الذي
يشهد قبل التمسك به وحديث جر السهوي الذي يشهد قبل ان
يشهد فجمع الاول على ما اذا كان من له الشهادة عالمها والثاني
على ما اذا لم يكن عالمها رواه مسلم بلغة الاخير كجر السهوي
الذي ياتي بينهما دلت قبل ان يسالها والاول متفق على معناه في
حديث جر كقوله في الذين يلونهم الى قوله ثم يكون من بعدهم
قوم يشهدون قبل ان يشهدوا وانتم يكن الجمع بينهما يتوقف
فيهما ان لم يعلم التاريخ الى ان يظهر مرجح احدهما مثله قوله فيقال
ايما ملكت ايمانكم وقوله فيقال يتوقف عن العمل بواحد منهما
الى ظهور المرجح وان جمعوا بين الاختين فالاول يجوز جمع الاختين
ملك اليمين والثاني يحرم ذلك فخرج بقدر الخبر لانه احوط فان
علم التاريخ فيسحق المتقدم بالتأخر كما في ابي عدة الوقا
وابني المصابرة وقد تقدمت الرابع ولكن لكانا خاصين
فان امكن الجمع بينهما جمع كما في حديث انه صلى الله عليه وسلم
نوضا وغسل رجليه وهذا مشهور في الصحيحين وغيرها
وحديث انه توضا ورش الماء على قدميه وهما في التعلين رواه
النسائي والبيهقي وغيرها فجمع بينهما بان الرش كان في حال التيمم
لما ينعن الطرق ان هذا اضعف من لم يحدث وان لم يمكن
الجمع بينهما ولم يعلم التاريخ يتوقف في ظهور مرجح لاحدهما
مثاله ما جاء النبي صلى الله عليه وسلم سئل عما قيل للرجل من امرته
وهي حائض فقال ما تعرف الا زار رواه مسلم وابو داود

جائنه

جائنه صلى الله عليه وسلم قال اصفوا كل بيئي الا الحج اى الوطى
رواه مسلم ومن جملة الوطى فيهما فوق الا زار فتعارضا
فيه فخرج بعضهم بالخبر وبعضهم الجمل لا يزال في التلوحة
وانما علم التاريخ نسخ المتقدم بالتأخر كما تقدم في حديث
زيارة القبور وان كان احدهما خاصا فخص العام بالخاص
لتنخيص حديث في الصحيحين فيما سقت السما الوطى حديثها
يسن فيها دون حمة او سبق صدقة كما تقدم وان كان
كل واحد منهما عاما من وجه وخاصا من وجه فخص
عموم كل واحد منهما بخصوص الاخر بان يكن ذلك مثاله حديث
ابي داود وغيره اذا بئله الما قلتي فانه لا يجتمع حديث
ابن ماجه وغيره الما لا يجتمع في الاما غلب على تركه
او ظهر اولونه فالاول خاص بالثاني عام في المتغير وغيره
والثاني خاص في المتغير عام في الثلثين وهما ومنها فخص
عموم الاول بخصوص الثاني حتى يحكم بان مادون الثلثين
تتبع بالثاني وخص عموم الثاني بخصوص الاول حتى
يحكم بان مادون الثلثين يتبع وان لم يتغير فان لم يكن
تخصيص عموم كل منهما بخصوص الاخر خيبر الى الترجيح
بينهما فيما تعارضا فيه مثاله حديث البخاري من بدل
دينه فاقبلوه وحديث الصحيح ان الله صلى الله عليه
وسلم نهى عن قتل النساء فالاول عام في الرجال والنساء خاص
باهل الردة والثاني خاص بالنساء عام في الحيات والمربعات

عاما والاخرى